أهمية منطقة المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
بالتركيز على (تونس- الجزائر- المغرب)

مبطوش الملجة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى منطقة المغرب العربي بالتركيز على تونس - الجزائر - المغرب، خلال الفترة الزمنية 2000-2011، وتعتمد الدراسة على بيانات سنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لهذه المنطقة، حيث تعمل أغلب بلدان هذه المنطقة جاهدة على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والترويج لها لتكون أداة أساسية لها في مسعاها لتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تحولها إلى مركز استقطاب للمستثمرين الأجانب وذلك بفضل الجهود المسخرة لذلك، كما تلعب المنافسة دورا جد هام بين الدول الثلاث: تونس، الجزائر والمغرب حيث تسعى كل واحدة منها إلى توجيه النظر إليها وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات وإبرام العديد من الإتفاقيات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وهذا ما نحاول الوصول إليه من خلال هذا المقال.

Résumé:

Le but de cette etude estd'analyser les flux de l'IDEdans la region du Maghreb (Tunisie – Algerie –Maroc) au cours de la periode 2000-2011, l'étudeest base sur des donnéesannuelles pour les entrées d'IDEverscette region, ou la pluspart du cette region s'éfforce de fournir un environnementapproprié pour attire l'investissement direct étranger et de les promouvoircomme un outil essential danssaquéte pour le développementéconomique en plus de devenir un pole d'attraction pour les investisseursétrangers, et grace aux efforts destines, la concurrence joueégalement un roletrésimportantedans les trois pays; la Tunisie, l'Algerie et le Marocouilscherchentd'attirerl'attention ŕ elle, en pregnant uneséried'actions et la conclusion de plusieurs accords visant ŕ promouvoirl'investissemt, et celeceque nous essayonsd'y accede ŕ travers cet article.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الجاذبية، دول المغرب العربي.

مقدمة:

تسعى الدول المغربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة التي أصبحت هدفا رئيسا، تسعى إلى تحقيقه هذه الدول التي تهتم بتشجيع مساهمة المستثمرين الأجانب في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية، حيث تمكنت تونس من تعزيز قدراتها في مجال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى جهود المغرب والجزائر وذلك من خلال ما حققته هذه الدول من نتائج في هذا المجال للفترة 2000-2011.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي وإبراز أهميته من خلال دراسة التوجهات والتدفقات الثنائية له، وذلك بالتركيز على منطقة المغرب العربي ومدى استقطاب هذه المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما نسعى من خلال هذا البحث أيضا إلى توضيح دور الجهود الترويجية التي تبذلها هذه الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا لما له من دور فعال في التمويل الدولي.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية: **ما مدى أهمية منطقة المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سوف نحاول التطرق للمحاور التالية:

- **المحور الأول:** مدخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **المحور الثاني:** دور منطقة المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومعالجة البحث من مختلف جوانبه والوصول إلى النتائج المرجوة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات والمعلومات ومعالجتها بطريقة علمية دقيقة حتى نتمكن من تحقيق هدف البحث.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية متزايدة من خلال النشاطات أو العمليات التي تساعد على اكتشاف وتدعيم تدفق القدرات التمويلية والتنظيمية

للشركات في الاقتصاد الدولي، من خلال انفتاح الدول على الاقتصاديات الأخرى عبر التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول

مدخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة

فيظل الاقتصاد الدولي والتوجه عديم الخيارات نحو العولمة وتسارع وتيرة الإبداعات التكنولوجية، أصبحت منظمات الأعمال في حاجة متزايدة للتمويل الدولي، لذلك تحتاج دول المغرب العربي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من أجل تحسين البنية الأساسية، وتقوية الأنظمة المصرفية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10% أو أكثر.[1]

ويتحدد الاستثمار بكونه أجنبيا بحسب جنسية المستثمر، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنسبة لقوانين بلده، أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية المعنوية والمتمثلة في الشركات التي تمارس الاستثمار الأجنبي فالمشكلة أكثر تعقيدا[2]؛ ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات.

كما أضاف باركر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عملية الاندماج والتملك عبر الحدود وقد عرف كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إرادتها.[3]

ويعرف البعض الاستثمار الأجنبي بأنه انتقال رؤوس الأموال بين بلدين، بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعا.[4]

أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: ويأخذ عدة أشكال لعل من أهمها[5]:

1-2 الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص ويعني هذا النوع من الاستثمار تملك صاحب رأس المال الأجنبي المشروع القائم ملكية تامة، وتشير التقارير بأن الدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تقتصر على الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية.[6]

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي: وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب

القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49%[7] من رأس مال المشروع، وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي.

شكل رقم(01): اندماج ضروري مباشر الاندماج بإنشاء فرع في دولة أخرى

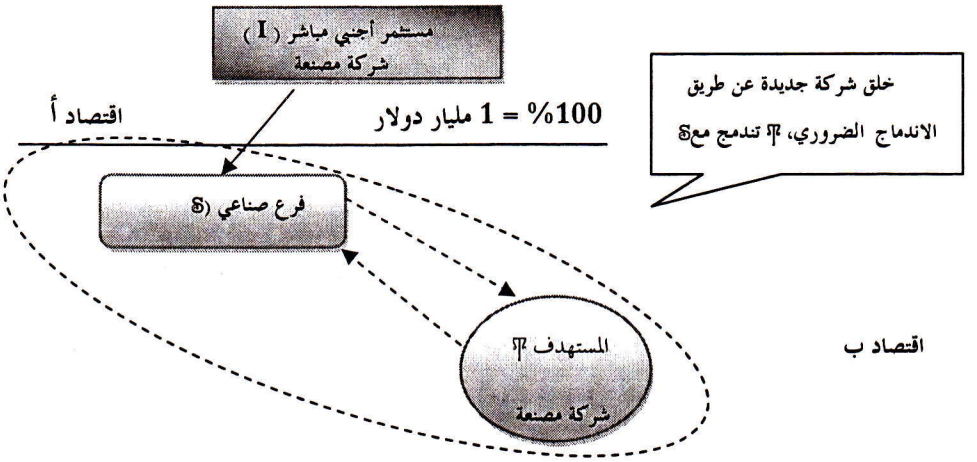

Source : Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux QUATRIČME ÉDITION**2008,p 232.** Disponible sur: www.oecd.org/editions/corrigenda.
© OCDE **2010**

2- 3 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات: وهي الشركات التي تمل كمشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها،"ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة[8] ".

وفي ظل التنافس الشديد بين الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من الإحاطة بعولمة الشركات والعمل على تطوير أجهزتها المالية وأنظمتها القضائية والتعليمية وتشريعاتها الاقتصادية وأوضاعها السياسية[9]، بحيث تنجح في تصنيف مخاطر الدول والذي يعتبر من أول شروط قدوم هذه الاستثمارات.

3- دوافع الشركات من الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك أربع دوافع رئيسية تدفع بالشركات للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في[10]:

1-3 استثمار أجنبي يبحث عن الموارد: ويعد هذا الاستثمار من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، ويعد هذا النوع من الاستثمار من أقدم أشكال الاستثمار، كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام؟

2-3 استثمار يبحث عن الكفاءة: ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفؤة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصادات أخرى.

3-3 استثمار يبحث عن الخدمات: في السنوات الأخيرة أصبح هذا النوع من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد انتهاج العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي ولا سيما المالية كالتأمين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.

4-3 استثمار يبحث عن الأسواق: يتجه هذا النوع من الاستثمار إلى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة، وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر، وإن لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة وترتبط دوافع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات التي تضعها البلدان المضيفة.

ومن أهم الأهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي[11]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم يجدونها في بلدانهم بذات التكلفة، كالنحاس، الزنك، والبترول...الخ
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها، والرغبة في النمو والتوسع[12].
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص الأيدي العاملة، واحتواء المعرفة الفنية والعلمية.

وخلاصة القول انه كما هو الحال في التوازنات الاستثمارية على المستوى المحلي فإن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية يحدده دافع تخفيض المخاطر أو دافع زيادة العائد أو الدافعين معا، ونلاحظ ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): أهداف الشركات والدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر

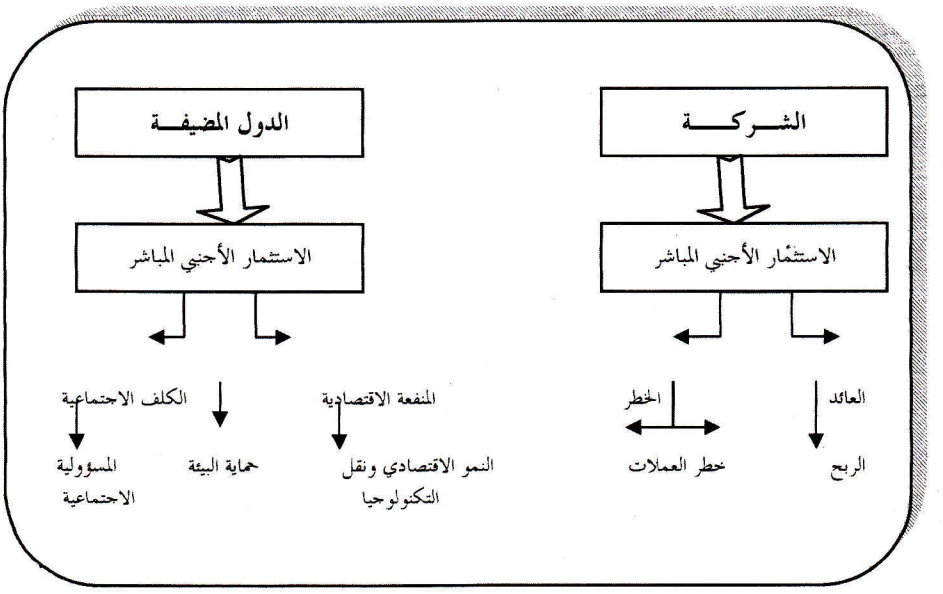

المصدر: سرمد كوكب الجميل، "الاتجاهات الحالية في مالية الأعمال الدولية"، دار الحامد للتوزيع والنشر، 2001، ص 18.

4- عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية

نظرا لحاجة الدول للاستثمارات الأجنبية، والمنافسة فيما بينها على جذب هذه الاستثمارات فإن هذا يثير التساؤل عن ما هية العوامل التي يتوقف عليها انتقال الاستثمارات الأجنبية، والتي تجعل دولة ما أكثر جاذبية لهذه الاستثمارات عن غيرها من الدول؟

لقد بينت التجربة أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسي واقتصادي وقانوني، وأن الأسواق المفتوحة وقلة اللوائح التنظيمية، وتسهيلات البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج، تمثل عوامل أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها[13].

ويجدر بنا أن نتناول هذه العوامل فيما يلي:

4-1 العوامل الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دولة معينة منها عن غيرها، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

4-1-1 درجة الانفتاح على العالم الخارجي: حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، ويبتعد عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج[14].

4-1-2 القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك أكثر تحفيزا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، إضافة إلى وسائل موضوعية أو إجرائية نصت عليها المنظمات الدولية ضمن الاتفاقيات التي ترعاها، كمعاهدة إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[15]، أو ضمانات قانونية أو اقتصادية نص عليها القانون الداخلي أو المعاهدات الدولية.

4-1-3القدرة على إدارة الاقتصاد القومي: انتقال الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف.

4-1-4 قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه: تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها، والاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل.

4-2 العوامل السياسية: تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، وكذا طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها[16]، كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية.

4-3 العوامل القانونية:

وتتمثل فيما يلي:

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات.
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد والحماية ضد

المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.

- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة أو (التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية[17].

المحور الثاني

دور منطقة المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- الحوافز المقدمة في دول المغرب العربي المضيفة:

تعد الحوافز العنصر الأهم من أطر السياسة القومية للاستثمار الأجنبي المباشر وأداة إستراتيجية يمكن للحكومات استغلالها بسهولة نسبية أكثر من تلك العوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار، وهناك ثلاثة أنواع من الحوافز[18]:

1-1 حوافز مالية: هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي واستنادا على أساس تخفيضات الضريبة أو خصمها ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على الربح، ومشاريع مبنية الاستثمار الرأسمالي، ومشاريع مبنية على العمل ومشاريع مبنية على القيمة المضافة، مشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها ومشاريع مبنية على الاستيراد، وأخرى على التصدير.

2-1 حوافز تمويلية: يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة إلى المؤسسات بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات. وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ العون الحكومي الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، والمشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية.

1- 3 حوافز أخرى: هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز، ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية.

ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها....الخ. والخدمات المنخفضة التكاليف، أفضليات في مجال السوق، ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي.

وسط عدم التأكد في شأن الاقتصاد العالمي، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بـــ 16% [19] في 2011 بقيمة 1.524 بليون دولار بعدما كانت 1.309 بليون دولار في 2010. وتقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية في إفريقيا بـــ 5% [20] من مجموع العالم بالقيمة و12% بالعدد، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (01).

جدول رقم:(01) مشاريع إ.ج.م البينية في إفريقيا: القيمة وعدد المشاريع ومساهمتهم الإجمالية في إفريقيا 2003-2010

إجمالي إ ج م البينية	القيمة		المشاريع	
	$ بليون	المساهمة %	العدد	المساهمة %
إجمالي مشاريع إ ج م البينية	46	5	570	12
شمال إفريقيا إلى شمال إفريقيا	8	1	65	1
شبه صحراء إفريقيا إلى شبه صحراء إفريقيا	35	4	461	10
شمال إفريقيا إلى شبه صحراء إفريقيا	2	0.2	43	1
شبه صحراء إفريقيا إلى شمال إفريقيا	0.2	0	1	0
إجمالي مشاريع إ ج م في إفريقيا	848	100	4702	100

Source : World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development, p41.

2- توجهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي:

حتى نتمكن من معرفة توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي؛ ونعني بذلك دولة الجزائر، المغرب، تونس ومدى أهمية هذه الدول في جذب المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات سوف نركز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لهذه المنطقة خلال الفترة 2000-2010 مع محاولة تحليل هذه التدفقات وذلك ما سوف نلاحظه من خلال الجدول والرسوم البيانية التالية:

جدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة لمنطقة المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة / البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	280,1	1107,9	1065,0	633,70	881,90	1081,0	1795,0	1661,0	2593,0	2760,0	2291,0
المغرب	422,2	2807,7	481,30	2314,9	894,78	1653,9	2449,5	2804,0	2487,9	1951,1	1303,2
تونس	779,3	486,5	821,04	583,56	639,04	782,86	3307,1	1616,0	2758,7	1687,9	1512,1

المصدر: www.unctadstat.unctad.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لمنطقة المغرب العربي تتميز بالارتفاع تارة وبالانخفاض تارة وعلى العموم فهي تتسم بتقدم ملحوظ للفترة 2000-2010 فعلى سبيل المثال قدرت التدفقات الداخلة للجزائر سنة 2000 بحوالي 280 مليار دولار لتبلغ سنة 2010 2291 مليار دولار، أما بالنسبة للمغرب فقد بلغت التدفقات الداخلة لسنة 2000 حوالي 422 مليار دولار لتصل في سنة 2010 إلى 1303 مليار دولار كما بلغت التدفقات الداخلة لتونس عام 2000 ما قيمته 779 مليار دولار لتتطور وتقدر في عام 2010 بـــ 1512 مليار دولار، وتعتبر الدول المتقدمة المستثمر الأساسي في دول المغرب العربي[21]، حيث تتعامل المغرب مع فرنسا، اسبانيا وألمانيا، وتونس مع بلجيكا، إيطاليا، بريطانيا العظمى وألمانيا في قطاع السياحة، الطاقة، والمواد الأولية، ويمكن توضيح معطيات الجدول بالرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لمنطقة المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010

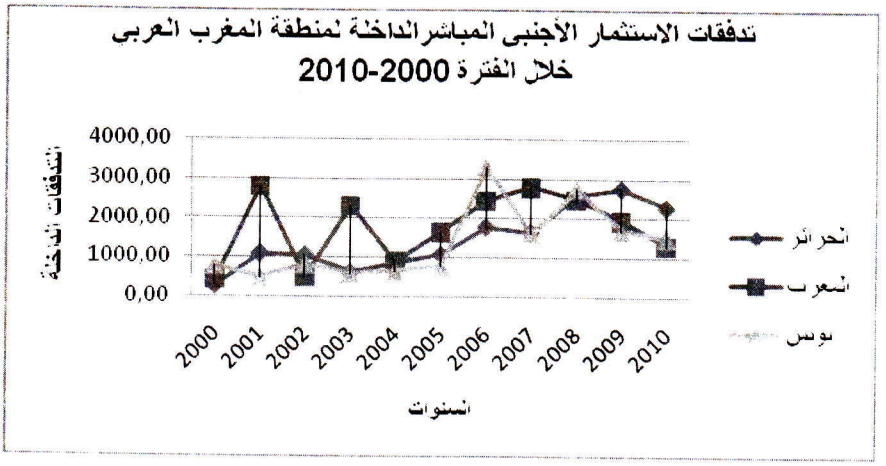

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق من UNCTAD

ومن أجل معرفة تأثير كل دولة من الدول الثلاث أي تونس، الجزائر والمغرب في توجهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لهذه المنطقة؛ سوف نحلل هذه التدفقات من خلال الرسوم البيانية لهذه الأخيرة الخاصة بكل دولة على حدا.

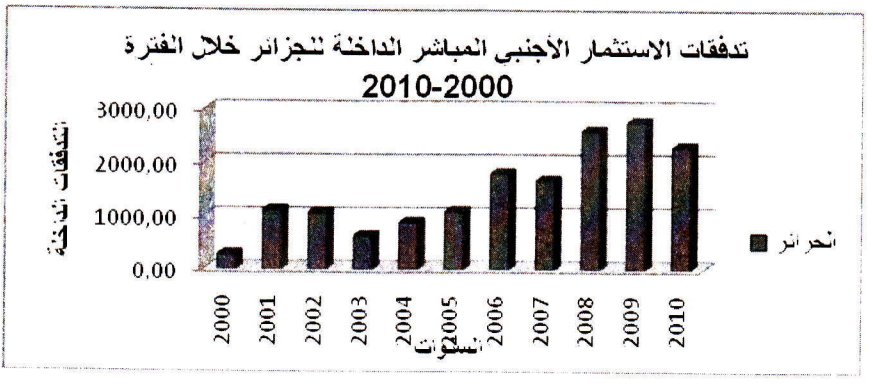

رسم بياني رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للجزائر خلال الفترة 2010-2000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق من UNCTAD

من خلال الرسم البياني رقم 01 نلاحظ أن التدفقات الداخلة للجزائر تميزت بالإنخفاض خلال الفترة 2000- 2005، وبدأت هذه التدفقات ترتفع ابتداءا من سنة 2006 بقيمة 1795 مليار دولار وكذلك في عامي 2008 و2009 لتبلغ 2593 مليار دولار

و2760 مليار دولار على التوالي ويعود ذلك الإجراءات والإتفاقيات التي اتخذها الجزائر من أجل تحسين مناخ الاستثمار بها وكذا التشريعات والقوانين وذلك ابتداءا من سنة 2006.

رسم بياني رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للمملكة المغربية خلال الفترة 2000-2010

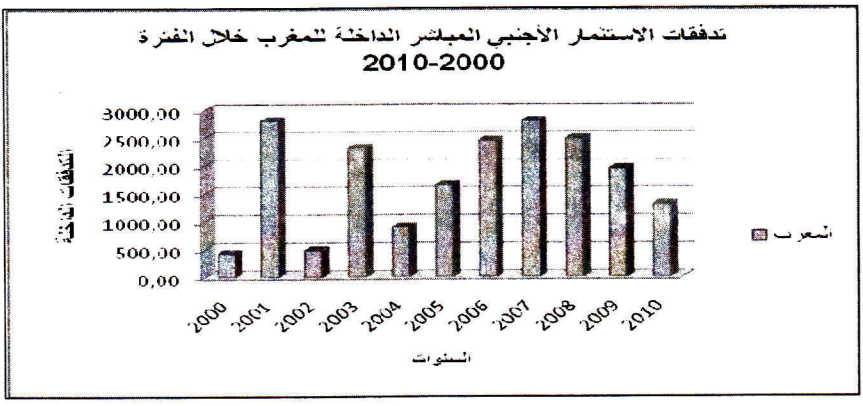

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق من UNCTAD

أما بالنسبة للمغرب فكانت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي الداخلة مرتفعة في سنة 2001 و 2003 وعرفت انخفاضا محسوسا في سنوات 2000، 2002، 2004، أما الفترة ما بين 2005 و 2010 فقد ارتفعت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت في عام 2006 حوالي 2449 مليار دولار لتصل إلى 1303 مليار دولار في عام 2010 وأصبحت المغرب رائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة بفضل الجهود والإصلاحات التي بذلتها المغرب في هذا المجال.

رسم بياني رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لتونس خلال الفترة 2000-2010

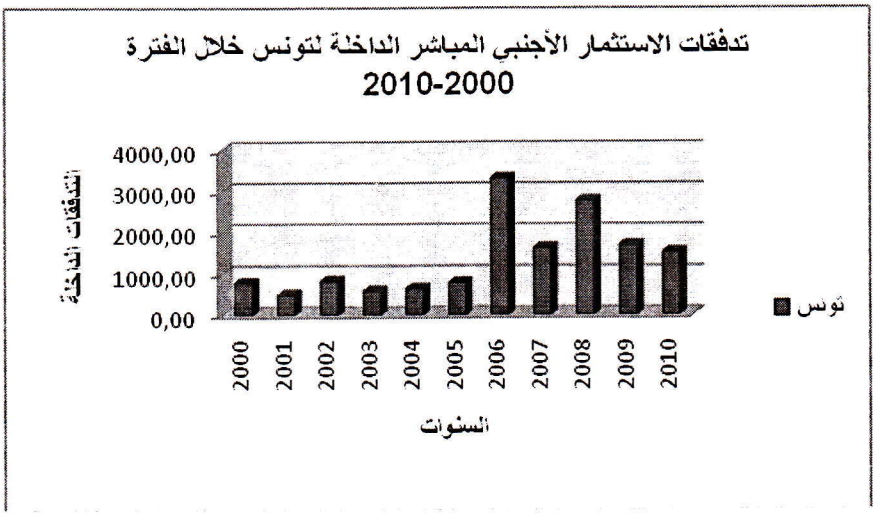

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق من UNCTAD

أما بالنسبة لتونس ومن خلال الرسم البياني رقم 04 نجد أن التدفقات الداخلة لدولة تونس منخفضة جدا مقارنة مع الجزائر والمغرب حيث أن معظم هذه التدفقات توجه إلى قطاع السياحة بتونس وعرفت هذه التدفقات ارتفاعا في سنتي 2006 و 2008 حيث بلغت حوالي 3307 مليار دولار و2758 مليار دولار على التوالي.

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدول العربية عام 2001 حوالي 6.026 مليار دولار[22] لأي ما نسبته أقل من 1% من إجمالي العالم، وحوالي 2.94% من إجمالي الدول النامية مقارنة مع تدفقات بلغت 2.4 مليار دولار عام 2000، لتصل إلى 62.3 مليار دولار في عام 2006 أي ما نسبته 4.8% [23] من إجمالي العالم، وتركزت التدفقات في كل من المغرب 2.66 مليار دولار، والجزائر 1.2 مليار دولار وتونس 486 مليون دولار.

ومن ناحية أخرى تواصل تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم خلال الفترة 1991-2001 إدخال 1393 تعديلا قانونيا توجه 95% منها نحو مزيد من التحرير والانفتاح.

وبدأت الشركات الدولية بالتوجه لتغطية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2010[24]، وازداد هذا الاهتمام بالتوجه في 2011، بينما كانت أغلب استثماراتها منخفضة في سنة 2009، وأقل منها في 2008، بنسبة 42% في 2010 و19% في 2011.

خاتمة

لقد استعرضنا خلال هذا المقال واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة دول المغرب العربي بالتركيز على تونس، الجزائر، المغرب وذلك بالتطرق إلى الإجراءات والاتفاقيات التي اتبعتها هاته الدول لتحسين مناخ الاستثمار والعمل على استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب والشركات الدولية والعمل على التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها لزيادة قدرة جاذبية المنطقة مما خلق منافسة بارزة بين الدول المذكورة كون المستثمر الأجنبي يتجه نحو الدولة التي تتمتع بأكثر جاذبية واستقرار سياسي واقتصادي، كما حاولنا أيضا تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التدفقات الداخلة لهذه المنطقة، ثم في كل دولة على حدا.

وبغرض اقتراح أهم سياسات وسبل تشجيع منطقة المغرب العربي للاستثمار الأجنبي المباشر سوف نحاول عرض مختلف النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا المقال والتوصيات التي لابد من العمل بها:

نتائج:

من عرضنا السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في الاقتصاد القومي ورفع الإنتاجية.

- هناك اختلال في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في منطقة المغرب العربي إذ هناك اختلاف في مكونات الاستثمار الأجنبي المتجه إليها مما يجعل الميزة التنافسية بين هذه الدول تختلف من دولة لأخرى.

- يمكن القول أن بلدان المنطقة في الوقت الحاضر لها قوانين استثمار مشجعة وحوافز ضريبية ومالية وحوافز تشجع أيضا على قيام المشاريع الاستثمارية، كما تكفل جميع هذه الدول ضمانات لحماية الاستثمارات الأجنبية من ممارسات الإدارات والحكومات.

- كما تحتاج المنطقة إلى تعميق وتسريح الإصلاحات وتحقيق ثلاث تغيرات أساسية في النمو؛ من النفط إلى القطاعات غير النفطية، من القطاع العام الذي تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد السوق، ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني إلى نشاطات تنافسية.

توصيات

وما توصلنا إليه من خلال هذا البحث يجعلنا نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على تفعيل دور هيئات ومؤسسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على تبسيط الاجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار.
- الالشفافية والوضوح في اللوائح. والتشريعات الاستثمارية والضريبية والمالية والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية منعا للإجتهاد بها
- إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحكومة لزيادة ثقة الأطراف بالإستثمار.
- توفير الامتيازات والحوافز للمستثمرالأجنبي والمساواة بينه وبين المستثمر المحلي.

الهوامش

1 - حسانخضر، "**الاستثمارالأجنبيالمباشر–تعاريفوقضايا–**، **مجلةجسرالتنمية**"، العدد 32 الكويت : المعهد العربي للتخطيط، 2004 . www.arab-api.org ، ص 05.

2 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

3 - سليمان عمر محمد الهادي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 24.

4 - دريد محمود السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، مارس 2006، ص 48.

5 - حسن خربوش، عبد المعطي رضا، "**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص188.

6 - السيد محمد الجوهري، "**دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار – دراسة مقارنة –**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، سنة 2009، الإسكندرية، مصر، ص28.

7- مصطفى العبد الله الكفري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، / 1 / 2010- / 25 / 2010/5، دمشق، ص03.

8- مصطفى العبد الله الكفري، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

9- ماهر كنج شكري، مروان عوض، "**المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية ولتطبيق**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004، عمان الأردن، ص57.

10- سليمان عمر محمد الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

11- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

12- دريد محمود السامرائي، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

13- نزيه عبد المقصود مبروك، "**الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، الطبعة 2007، ص86.

14- نزيه عبد المقصود مبروك، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 88.

15- عبد الله عبد الكريم عبد الله، "**ضمانات الاستثمار في الدول العربية – دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 24.

16- نزيه عبد المقصود مبروك، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 90.

17- فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2004،عمان الأردن، ص 166.

18- سليمان عمر محمد الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

19- UNCTAD, world investment report 2012, TOWARDS A NEW GENERATION OF INVESTMENT POLICIES, united nations, New York & Geneva 2012-P3.

20- World Investment Report 2011:"Non-Equity Modes of International Production and Development", Geneva 2011 p41.

21- Dalila NICET- CHENAF et Eric ROUGIER," les relations entre les l'investissements directs étrangers Marocains et Tunisiens: concurrence des territories ou effets de déversment d'attractivité ?", Revue region et développement , N° 29, 2009, p 115.

22- مأمون إبراهيم حسن، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2002"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، أفريل 2003، ص 16 على الموقع: www.iaigc.org

23- منى بسيسو، **"تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية"**، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جويلية 2008، ص13.

24- world investment prospects Survey 2009-2011, UNCTAD, United nations, New York and Geneva, 2009, p 16.